

فهم جهدهون كما لو بلغ علم واسم لا يضبط وامان خالف في شيء من هذه السلف والامير رضي عنهم  
 واجتهادهم وهم اذا صابوا علم فقال صلى الله عليه وسلم بل صوم وافطر وانام وتروح النساء وكل الذي في رغب  
 اجازوا واذا احطوا وانهم عن سنتي فليس في ومعلوم ان طائفة من المنتسبين الى العلم والدين يرون  
 اجرا كخطا محط عليهم المداومة على قيام الليل وصيام النهار وترك الكفاك وغيره من الطيبات افضل  
 ولا في سنة النبي لم من هذا وهم في هذا اذا كانوا مجتهدين معدورون ومن علم السنة فربح عنها  
 تدفع ربح النبي الى ما علم فقد احسن لاجل عتقها ان ترك السنة الى هذا افضل وان هذا الهدي افضل من هدي محمد  
 فاما من لم يعلم السنة فاما من لم يعلم السنة فاما من لم يعلم السنة فاما من لم يعلم السنة فاما من لم يعلم السنة  
 من العلم والدين في رغب عن سنتي صلى الله عليه وسلم بل صوم وافطر وانام وتروح النساء وكل الذي في رغب  
 فليس في وفي الجملة باب الاجتهاد والثوابه باب واسع بول صاحب الى  
 يعتقد الحرام حلالا كما ناول في ربا الفضل والابتداء المشافه فيها وحش  
 النساء والانه يعتقد الحلال حراما مثل بعض ما ذكره من صور التزاع مثل  
 وغيره بل يعتقد وجوب قتل المعصوم او بالعكس فاصحاب الاجتهاد واره  
 روعت من انهم من العلم والدين فلا يجوز ترك ما ثبت من السنة والحدود  
 تاويلهم واهل علم وجهه في طهر الحجاب عن قولهم ان قد يعس يد فيه التزاع  
 فيه الجنب فانه ثبت بالسنة ان هذا الاقضية الجاسة فكيف توتر في الجنب  
 وقد اجاب الجهور وعنه النبي صلى الله عليه وسلم انه ان يقول الرجل في المال  
 ثم يغسل عنه باحدها ان النبي عن الاعتسالك وعنه البول لان ذلك  
 يقضي الى الاكثاره ذلك حتى يتغير الماء واذا بال ثم اغتسل فقد يصيب  
 قبل ستمى له وهذا جواب من يقول ان لا يتغير كما نقول في ذلك  
 من يقول من اجاب مالك واحد في رواية اختارها ابو محمد البغدادي  
 صاحب التعلية الثاني ان ذلك محمول على ما دون العلقين توفيقا به الاح  
 وبه وهذا جواب الشافعي وطائفة من اصحاب احمد الثالث ان النصف الماء  
 ورد في البول والبول اغلظ ما غير لان الشرع اجاب القبر منه وصيانة الماء  
 مكنة فرق بينه وبين ما ليس صون الماعنه وهو دونه وهذا جواب اصحاب  
 المشهوره

لا لانه يكون  
 اجتهاد الا ان  
 وصيانة الماء عنده  
 ص

في المشهوره واكتساب وجهه واصحابه الحركه الرابع ان فرض ان الما قبل وان الغسلين غسوا ايديهم في هذا  
 بل قد علمنا قينا ان الشرع يوجب السليمه واغتسالهم على عهد كانهما الاية الصغار انهم بعينه صفة التوضؤ الذي  
 كما ان يغسل ايديهم في الوضوء والغسل جميعا في جعل الماء مستعمل لذلك فقد فانه كان يغتسل هو والماء  
 صنف ما وسجدها سفان فمثل فحين تجتنب ذلك لاجل قول من ينسب للماء  
 المشغل قبل هذا العهد من السنة فان نجاسة الماء المستعمل نجاسة حسنة  
 نجاسة الدم وغره وان كان احدك الروايتين عن ابي حنيفة فهو مخالف للقول  
 سلف الا انه واثنهما مخالف للوضوء والاولى الجملة وليست هذه المسئلة  
 من موارد الظواهر بل هي قطع على ايدى فقهاء ثبت في الصحيح عن النبي صلى  
 عليه وسلم انه وضوا وضوه على جابر وانهم كادوا يقتلوه على وضوه  
 كما احذروا نجاسته وكما اقسروا شعره عام حجة الوداع فمن نجس الماء المستعمل  
 كما لا يغيره كمن نجس شعوره لا يديه بل يغيره من نجس الصافي وكما  
 انه عدس الماء وايضا هذا الجنب طهر بالوضوء والاجماع والماء الطاهر اذا  
 الذي لا يطهره نجس بالاجماع واما احتياجهم بشعيرة ذلك طهارة وايضا  
 ضد نجاسته فضعف عنه وجوبه احدى النسخ ان كل طهارة ضدها النجاسة  
 ستمى به الطهارة تنقسم الى طهارة محدثة وطهارة خفية عينيه وحكيه الماء  
 انما سلم ذلك وتقول نجاسة افترام الطهارة في الطهارة من الكفر  
 والفسوق كما يرد بالنجاسة ضد ذلك قوله تعالى انما نجس من نجس وهذه  
 النجاسة لا تقسد الماء بل يسهل له يودي والنس في طاهر وانبيهم التي  
 يوضون فيها الماء نجاسته ويغسلون فيها ايديهم طاهره وقد اهدى اليهود والمسيحيين  
 صلى الله عليه وسلم شاة مشوية واكل منها لغمر مع علمه انهم باشرها وقد  
 اجاب صلى الله عليه وسلم يهوديا الى جنس شعيرها لها لم يستخ وانما قال  
 يرد بالطهارة الطهارة من الحدث وصحة هذه نجاسة الحدث كما قال احد  
 في بعض اجوبته لما سئل عما حدث ذلك انما نجس انما نظره بعض اصحابه انه

لا لانه يكون  
 اجتهاد الا ان  
 وصيانة الماء عنده  
 ص